

تأثير الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار

أسم الطالب

عبدالملك محمد الهويشل

الرقم الجامعي: 233001647

مشروع تخرج- ٢

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د.

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

جدول المحتويات

٢	١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
٣	١,١. المقدمة:.....
٤	١,٢. مشكلة الدراسة.....
٤	١,٢,١. فجوات على المستوى النظري.....
٤	١,٢,٢. فجوات على المستوى التطبيقي.....
٥	١,٣. أهمية الدراسة.....
٥	١,٣,١. على المستوى النظري:.....
٦	١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:.....
٦	١,٤. أسئلة الدراسة.....
٧	١,٥. أهداف الدراسة.....
٧	١,٦. فرضيات الدراسة.....
٨	١,٧. نموذج الدراسة.....
٩	١,٨. منهجية الدراسة.....
٩	١,٩. الدراسة الميدانية.....
١١	١,١٠. مخطط المشروع المقترح.....
	٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
١	
٢	
١٣	٢,١. المقدمة:.....
١٣	٢,٢. المتغير المستقل.....
١٣	٢,٣. المتغير التابع.....
١٣	٢,٤. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
١٤	٢,٥. الخاتمة.....
١٥	قائمة المراجع.....

١. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١. المقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال نظم المعلومات الذكية، وهو تطور انعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وعلى أداء المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. وقد أدى هذا التوسع إلى ضرورة التسلح بالآليات وتقنيات جديدة قادرة على التكيف مع متطلبات العصر، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، الذي أصبح اليوم أحد أهم المحركات الرئيسة لإعادة صياغة الاستراتيجيات الإدارية والتنظيمية للمؤسسات بما يتوافق مع التطورات التقنية المتسارعة. مجدي. (٢٠٢١).

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل تحولاً جوهرياً في عالم الحوسبة الحديثة، إذ تهدف إلى محاكاة الذكاء البشري من خلال أنظمة حاسوبية فائقة القدرة، قادرة على تنفيذ مهام معقدة تتطلب سرعة تحليلية وذكاء إدراكي. وقد ساهمت هذه التطبيقات في تسريع عمليات اتخاذ القرار وتحسين دقتها، مما جعل استخدامها في البيئة الإدارية ضرورة استراتيجية، وليست مجرد خيار تقني. فالإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على نظم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، والتنبؤ بالنتائج، وتوجيه السياسات العامة، وهو ما جعل الذكاء الاصطناعي محددًا أساسياً لمستقبل الإدارة المعاصرة وميداناً تتنافس فيه المؤسسات على مستوى الكفاءة والابتكار. هاشم. (٢٠٢٤).

ومع ذلك، فإن هذا التطور التقني المتسارع لم يصاحبه تطور قانوني مواز، إذ ما تزال القواعد القانونية التقليدية عاجزة في كثير من الأحيان عن مواكبة المستجدات التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، مثل قضايا المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الأنظمة الذكية، ومدى إمكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للألات الذكية، ومسؤولية صنع القرار الإداري الآلي. ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للعلاقات التي تنشأ في ظل توظيف الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة. حماد. (٢٠٢٥).

لقد أدى إدراك الإدارات المعاصرة لأهمية التحول الرقمي إلى سعيها الحثيث نحو نقل النشاط الإداري من صورته الورقية التقليدية إلى البيئة الإلكترونية، إدراكاً منها لما توفره التقنيات الذكية من دقة وسرعة وشفافية في الأداء. كما أصبح الاعتماد على الحواسيب، وشبكات الإنترنت، والأجهزة الذكية وسيلة فعالة في التعبير عن الإرادة الإدارية، وإنجاز الخدمات العامة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية. وبهذا برز مفهوم الإدارة الذكية (Smart Administration) الذي يُعد امتداداً للإدارة الإلكترونية، ويقوم على تقديم الخدمات العامة عبر منصات وأجهزة ذكية متصلة بالإنترنت، تتيح التواصل المستمر وتقديم الخدمات على مدار الساعة بدقة وسرعة عاليتين. أبو النصر. (٢٠٢٣).

وفي ضوء هذه التحولات، تبرز أهمية إجراء دراسات علمية متخصصة تسعى إلى تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار الإداري، مع التركيز على الأبعاد القانونية والتنظيمية المترتبة على ذلك. ففهم تأثير الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات اتخاذ القرار، وضبطه بإطار قانوني واضح، يمثل خطوة أساسية نحو بناء إدارة حديثة تجمع بين الكفاءة التقنية والمسؤولية القانونية.

١,٢ . مشكلة الدراسة

يشهد العالم في الوقت الراهن توسعاً متزايداً في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الإدارية والخدمية، لما توفره من سرعة في الإنجاز، ودقة في تحليل البيانات، وقدرة على دعم متخذي القرار بمعلومات آنية تسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي. ورغم ما تحقّقه هذه التقنيات من مزايا ملموسة، إلا أن الواقع العملي يكشف عن تحديات متعددة تتعلق بمدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في تسريع اتخاذ القرار الإداري، مع المحافظة على جودة القرار وموضوعيته ومشروعيته. فبينما تذهب بعض الأدبيات إلى التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في الإدارة الحديثة، يرى آخرون أن الإفراط في الاعتماد عليه قد يؤدي إلى قرارات غير دقيقة أو تفتقر إلى البعد الإنساني والقانوني. الكندري، (٢٠٢٤).

ومن هذا المنطلق، تبرز مشكلة الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار الإداري، مع تحديد أبعاد هذه العلاقة نظرياً وتطبيقياً، واستكشاف مدى قدرة المؤسسات على توظيف الذكاء الاصطناعي توظيفاً فعالاً يحقق الكفاءة دون الإخلال بمبدأ المسؤولية والرقابة القانونية.

١,٢,١ . فجوات على المستوى النظري

رغم تعدد الدراسات التي تناولت الذكاء الاصطناعي في المجالات التقنية والإدارية، إلا أن المراجعة النظرية تشير إلى وجود فجوات معرفية واضحة، من أبرزها:

- محدودية الأطر النظرية التي تربط بين الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار في السياق الإداري تحديداً.
- تركيز عدد كبير من الدراسات السابقة على الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي دون دمجها في نموذج إداري تحليلي يوضح تأثيرها على سرعة وكفاءة القرار.
- قلة البحوث التي ناقشت البعد القانوني والأخلاقي في استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار، خصوصاً ما يتعلق بالمسؤولية عن الأخطاء الناتجة عن النظم الذكية.
- نقص في الدراسات التي تربط بين الذكاء الاصطناعي كأداة دعم للقرار وبين المتغيرات التنظيمية مثل الثقافة المؤسسية، الخبرة الإدارية، ونمط القيادة.

١,٢,٢ . فجوات على المستوى التطبيقي

أما من الناحية التطبيقية، فتواجه المؤسسات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار عدة تحديات عملية، من أهمها:

- ضعف تطبيق الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل العربية، ولاسيما في القطاع الحكومي، بسبب نقص البنية التحتية الرقمية والكوادر المؤهلة.

- ندرة الدراسات الميدانية التي تقيس الأثر الفعلي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تسريع اتخاذ القرار الإداري في المؤسسات المحلية.
- غياب معايير واضحة لتقييم مدى جودة القرارات الناتجة عن الأنظمة الذكية مقارنة بالقرارات البشرية التقليدية.
- تباين مستوى الثقة لدى متخذي القرار في نتائج الذكاء الاصطناعي، مما يؤثر في درجة الاعتماد عليه في المواقف الإدارية الحساسة.
- غموض في الأطر التنظيمية والقانونية التي تحدد مسؤولية الخطأ عند اعتماد قرار إداري صنع أو دُعم بواسطة نظام ذكاء اصطناعي.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يؤثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في سرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية، وما العوامل التي تحدد فعالية هذا التأثير؟

١,٣. أهمية الدراسة

نبح أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد الموضوعات الحديثة والمعقدة في آن واحد، وهو تأثير الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية، حيث يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً يفرض على الإدارات العامة والخاصة تبني أدوات وأساليب مبتكرة في صنع القرار. كما نحاول في هذه الدراسة لسد فجوة معرفية قائمة في الأدبيات الإدارية، وتقديم إطار نظري وتطبيقي يمكن أن يسهم في فهم أعمق لتأثير الذكاء الاصطناعي في تحسين سرعة وجودة القرارات الإدارية.

١,٣,١. على المستوى النظري:

تتجلى الأهمية النظرية للدراسة في مجموعة من الجوانب، من أبرزها:

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي من منظور إداري وقانوني، من خلال تناول تأثيره على عملية اتخاذ القرار وليس على الجوانب التقنية فقط.
- المساهمة في تطوير الإطار النظري الذي يربط بين الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار، عبر صياغة تصور علمي يوضح العلاقة بين استخدام التقنيات الذكية وكفاءة صنع القرار الإداري.
- تعزيز فهم الباحثين لمفاهيم جديدة مثل الأتمتة الذكية والنظم الخبيرة ودورها في دعم القرار، ضمن سياق الإدارة الحديثة.
- فتح آفاق جديدة للبحث في موضوع المسؤولية القانونية للقرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وهو مجال ما زال يفتقر إلى دراسات عربية كافية.

١,٣,٢. على المستوى التطبيقي:

أما على الصعيد التطبيقي، فتبرز أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- تمكين المؤسسات من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال لتسريع عمليات اتخاذ القرار دون الإخلال بالدقة أو بالضوابط القانونية.
- مساعدة متخذي القرار في التعرف على أثر الذكاء الاصطناعي في تحسين الكفاءة الإدارية، وتحديد العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل تطبيقاته داخل بيئات العمل.
- تقديم مؤشرات عملية يمكن الاستفادة منها في تصميم سياسات التحول الرقمي والإدارة الذكية في المؤسسات العامة والخاصة.
- دعم صانعي السياسات والمشرعين في وضع أطر تنظيمية وتشريعية واضحة توازن بين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وضمان سلامة القرار الإداري ومسؤوليته القانونية.
- المساهمة في تطوير مهارات القيادات الإدارية في التعامل مع التقنيات الذكية وفهم حدودها وإمكاناتها في دعم القرار.

١,٤. أسئلة الدراسة

١. ما مدى انتشار واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل الإدارية الحديثة؟
٢. ما طبيعة العلاقة بين استخدام الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار الإداري من حيث الزمن والإجراءات؟
٣. هل يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة القرارات بالتوازي مع تسريعها، أم أن السرعة تأتي على حساب الدقة والموضوعية؟
٤. ما العوامل التنظيمية والبشرية التي تؤثر في فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الإدارية؟
٥. ما التحديات القانونية والأخلاقية التي تواجه الإدارات عند الاعتماد على الأنظمة الذكية في صنع القرار؟
٦. كيف يمكن تحقيق التكامل بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري لضمان سرعة اتخاذ القرار مع المحافظة على الرقابة والمسؤولية الإدارية؟

١,٥. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في سرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية، وتحديد العوامل التي تعزز أو تحدّ من فعاليته من خلال:

١. توضيح واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل الإدارية الحديثة.
٢. تحديد العلاقة بين مستوى توظيف الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار الإداري.
٣. تقييم مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في جودة القرارات الإدارية إلى جانب سرعتها.
٤. الكشف عن العوامل التنظيمية والبشرية التي تؤثر في نجاح استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم القرار.
٥. تحليل التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الإداري.
٦. اقتراح سبل تحقيق التكامل بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري بما يضمن سرعة اتخاذ القرار مع الحفاظ على دقته ومسؤوليته القانونية.

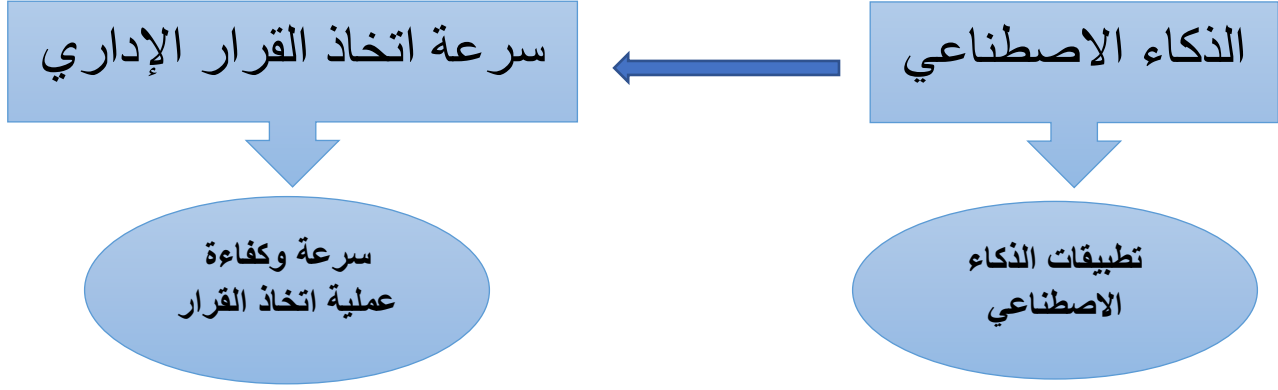
١,٦. فرضيات الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى اختبار العلاقة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية، وذلك بهدف التحقق من مدى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لهذه التقنيات على كفاءة وسرعة القرار الإداري. ويمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وسرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية. ويتفرع من هذه الفرضية ما يلي:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة توظيف الذكاء الاصطناعي ومستوى تحسين سرعة الإجراءات الإدارية في عملية اتخاذ القرار.
٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكاء الاصطناعي وجودة القرارات الإدارية الصادرة في المؤسسات.
٣. تختلف سرعة اتخاذ القرار الإداري باختلاف مستوى جاهزية البنية التحتية التقنية في المؤسسة.
٤. تختلف فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار باختلاف خصائص العنصر البشري (مثل الخبرة، الوعي التقني، والدعم الإداري).
٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الأطر القانونية والتنظيمية ومدى اعتماد المؤسسات على الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ القرار.
٦. يسهم التكامل بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري في تحقيق أعلى مستوى من سرعة وكفاءة اتخاذ القرار الإداري.

١,٧. نموذج الدراسة

يمكن تمثيل نموذج الدراسة في الإطار التالي:



المتغير المستقل (Independent Variable): الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)

ويتضمن مجموعة من الأبعاد، مثل:

- النظم الخبيرة (Expert Systems)
- تعلم الآلة (Machine Learning)
- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics)
- الأتمتة الذكية (Intelligent Automation)

المتغير التابع (Dependent Variable): سرعة اتخاذ القرار الإداري (Decision-Making Speed)

ويتضمن أبعاداً مثل:

- سرعة الحصول على المعلومات.
- سرعة المعالجة والتحليل.
- سرعة الاستجابة واتخاذ القرار.
- الكفاءة الزمنية في الإجراءات الإدارية.

المتغيرات الوسيطة (Moderating / Mediating Variables):

- جاهزية البنية التحتية التقنية للمؤسسة.
- مستوى المهارة التقنية والمعرفة الرقمية للعاملين.
- وضوح الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي.

١,٨ . منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة منهجية علمية تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، وذلك لتحقيق أهداف البحث المتمثلة في التعرف على تأثير الذكاء الاصطناعي على سرعة اتخاذ القرار.

حيث يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرار الإداري، بهدف بناء الإطار النظري وتحديد الفجوات المعرفية التي سعت الدراسة إلى سدها. كما يتم الاعتماد على المنهج الكمي لجمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً باستخدام أدوات وبرامج تحليل مناسبة، للوصول إلى نتائج دقيقة وقابلة للتعميم.

تعتمد الدراسة على الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، لما يتميز به من سهولة التوزيع وسرعة الاستجابة ودقة التنظيم. وتضمن الاستبيان مجموعة من المحاور التي تمثل متغيرات الدراسة (الذكاء الاصطناعي، وسرعة اتخاذ القرار، والعوامل الوسيطة مثل البنية التحتية التقنية ومستوى المهارة الرقمية).

سوف يتم تصميم البنود وفق مقياس ليكرت الخماسي (من ١ = لا أوافق بشدة إلى ٥ = أوافق بشدة)، وذلك لقياس اتجاهات المستجيبين بدقة وموضوعية.

سوف تتم عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية أبرزها:

- تحليل الصدق والثبات للتحقق من صلاحية أداة القياس.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية لوصف استجابات العينة.
- اختبار بيرسون للارتباط (Pearson Correlation) للكشف عن قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار المتعدد بأسلوب Stepwise لتحديد مدى إسهام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بسرعة اتخاذ القرار.

١,٩ . الدراسة الميدانية

تعد الدراسة الميدانية جزءاً أساسياً من منهجية البحث، إذ تهدف إلى جمع البيانات الواقعية والتحقق من فرضيات الدراسة على أرض الواقع. وقد صُممت الدراسة الميدانية لتشمل المؤسسات الإدارية التي تعتمد أو بدأت في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أنظمة اتخاذ القرار، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الإدارية في [.....] ممن لهم علاقة مباشرة بعمليات اتخاذ القرار واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في عملهم اليومي. يشمل مجتمع الدراسة:

- مديري الأقسام والإدارات.
- المسؤولين عن نظم المعلومات الإدارية.
- الموظفين المشاركين في عمليات التحليل واتخاذ القرار المدعوم بالتقنيات الذكية.

عينة الدراسة

يتم اختيار عينة ممثلة من مجتمع الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة أو الطبقية لضمان شمولية جميع المستويات الإدارية والمناصب المختلفة. وتقدر العينة بـ [.....] من المشاركين، بما يكفل تمثيلاً مناسباً لمتغيرات الدراسة وتحقيق نتائج دقيقة وقابلة للتعميم.

أداة جمع البيانات

تعتمد الدراسة على استبيان إلكتروني مصمم خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة، حيث تضمن محاور رئيسية تمثل:

- استخدام الذكاء الاصطناعي: يشمل النظم الخبيرة، تعلم الآلة، الأتمتة الذكية، وتحليل البيانات الضخمة.
- سرعة اتخاذ القرار الإداري: سرعة جمع المعلومات، سرعة التحليل، سرعة إصدار القرار، وكفاءة الإجراءات الإدارية.
- العوامل الوسيطة: مثل جاهزية البنية التحتية التقنية، مهارات العاملين، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية.
- تم تصميم الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي (١ = لا أوافق بشدة، و ٥ = أوافق بشدة) لقياس اتجاهات وآراء المشاركين بدقة.

إجراءات الدراسة الميدانية

يتم الحصول على تصاريح رسمية من المؤسسات المشاركة للسماح بتوزيع الاستبيانات.

يتم إرسال الاستبيانات عبر البريد الإلكتروني أو المنصات الإلكترونية الداخلية للمؤسسات لضمان سهولة الوصول والاستجابة.

تُجمع البيانات خلال فترة زمنية محددة تبلغ [.....]، ويتم مراجعتها للتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل.

تخضع البيانات إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، يشمل: اختبارات الصدق والثبات، التحليل الوصفي، معامل الارتباط بيرسون، والانحدار المتعدد بأسلوب Stepwise.

١.١٠. مخطط المشروع المقترح

يشتمل المشروع على الفصول التالية:

الفصل الأول: المدخل إلى البحث (مقدمة، مشكلة، أهمية، أسئلة، أهداف، فرضيات).

الفصل الثاني: أدبيات الدراسة (الإطار النظري، الدراسات السابقة).

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها (مجتمع الدراسة، العينة، المنهج، الأدوات، الأساليب الإحصائية).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الخامس: خاتمة الدراسة (ملخص النتائج، التوصيات، المقترحات، المراجع، الملاحق).

إجراءات الباحث: الاطلاع على الأدبيات، حصر مجتمع الدراسة، اختيار العينة، تطبيق أدوات الدراسة والتحليل الإحصائي، كتابة الدراسة، ووضع التوصيات والمقترحات.

٢. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

١,١ . المقدمة:

١,٢ . المتغير المستقل

١,٣ . المتغير التابع

١,٤ . العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

١,٥ . الخاتمة

قائمة المراجع

١. أبو النصر & مدحت محمد. (٢٠٢٣). التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية: الواقع والمأمول. *المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات*. 4(11), 45-70.
٢. حماد & عثمان محمد أحمد الأمين. (٢٠٢٥). دور الذكاء الاصطناعي في انتهاك حقوق الملكية الفكرية في النظام السعودي: تحليل للحالات العملية وسبل الحماية /The Role of Artificial Intelligence in Violating Intellectual Property Rights Under the Saudi Legal System: An Analysis of Practical Cases and Protective Measures. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*. 49(49), 1561-1609.
٣. صلاح طه المهدي & مجدي. (٢٠٢١). التعليم وتحديات المستقبل في ضوء فلسفة الذكاء الاصطناعي. *مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي*. 2(5), 97-140.
٤. الكندري & نواف أحمد علي. (٢٠٢٤). التمكين الرقمي للتعليم في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٥. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*. 6(1), 91-115.
٥. هاشم & محمد حسين عبدالمجيد هاشم. (٢٠٢٤). التحول الرقمي وأثره علي أداء المؤسسات الحكومية. *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهمنا الأشراف-دقهلية*. 29(4), 4153-4226.